المؤتمر العلمى الثالث للجمعية
الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة

د. محمد محمود الإمام *

درجت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على أن تنتقى لمؤتمراتها العلمية موضوعات ذات مغزى هام بالنسبة إلى الاقتصاد العربى، وتتطلب فى الوقت نفسه تعميقاً للفكر الاقتصادى بشأنها. وقد كان التحول الكبير فى البيئتين الاقتصاديتين العالمية والإقليمية دافعا لتخصيص المؤتمر العلمى الأول (١٩٨٩) لموضوع «الاعتماد المتبادل والتكامل الإقليمى والواقع العربى». كما كان اتجاه الفكر العالمى مؤخراً نحو البعد البشرى للتنمية مبرراً لاختيار «التنمية البشرية فى الوطن العربى» كموضوع للمؤتمر العلمى الثانى (١٩٩٢). وفى أغسطس / آب ١٩٩٣ ، قرر مجلس إدارة الجمعية تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر العلمى الثالث الذى كان مقدراً له أن يعقد خلال نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٤، من السادة أحمد هنى، جلال أمين، جورج قرم، عزام محجوب (مقرراً)، محمد الأطرش. وكان طبيعياً أن يتم اختيار موضوع فرض نفسه على الساحة العربية بشدة خلال السنوات الأولى من التسعينات، وهو مشروعات التكامل البديلة التى تطرحها أطراف تسعى فى حقيقة الأمر إلى القفز فوق المشروع العربى، بل وفوق الواقع العربى ذاته، حيث إن التكامل العربى أصبح مطالباً بأن يمر عبر إسرائيل، على حد قول دولة الدكتور سليم الحص. ورؤى كذلك أن يعقد المؤتمر فى إحدى دول المغرب العربى، حيث كان المؤتمر الأول قد عقد فى القاهرة والثانى فى بيروت، وذلك تأكيداً لانتشار الجمعية فى جميع أرجاء الوطن العربى وتحقيقاً لمزيد من توثيق العلاقات بين الاقتصاديين العرب. غير أن بعض الصعوبات حالت دون ذلك.

* د. محمد محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق.

وهكذا تم عقد المؤتمر الثالث حول «الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة» فى بيروت خلال ١٤ – ١٦ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥، وعلى مدى خمس جلسات جرت مناقشة خمسة عشر بحثاً ضمن ثلاثة محاور وقع عليها الاختيار. الأول هو محور الموارد، الذى جرى فيه التركيز على تلك التى لها موقع خاص من الاقتصاد العربى، والمحور الثانى يتعلق بخصائص القطاعات الرئيسية، وفى المحور الثالث عولجت المشاريع البديلة، حيث جرى التركيز على المشروعين الشرق أوسطى والمتوسطى، إضافة إلى المشروع العربى. كما كان هناك حرص على تناول العوامل الثقافية والاجتماعية باعتبارها وثيقة الصلة بالمسعى التكاملى، لا سيما إذا تجاوز النطاق الإقليمى الدقيق، إلى منطقة تتباين فيها الحضارات. فى الوقت نفسه طرحت الموضوعات على الباحثين فى إطار عام، يشمل ما تعرضت له البيئتان العالمية والإقليمية من تغيرات، سواء ما يترتب على جولة أوروجواى، والتطورات فى دول أوربا الشرقية، أو على ما تخوضه دول عربية جديدة من تجارب متقاربة على طريق التكيف الهيكلى وتحرير التدفقات والعلاقات الاقتصادية، وكذلك على ما تشهده الدول العربية من تغيرات فى العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى للمشاريع البديلة.

وأشار دولة الدكتور سليم الحص فى كلمته الافتتاحية للمؤتمر إلى أنه لا انفصام بين السياسة والاقتصاد، وأنه لا انفصام بين التكامل والتنمية، كما أنه لا صلاح لمشروع تكاملى عربى بلا ديموقراطية، وهو معنى تأكد فى كثير من المداخلات. وكان أول البحوث التى ناقشها المؤتمر بحث للدكتور يوسف صايغ (رئيس الجمعية السابق) حول «موجبات البحث فى موضوع مشروعات التكامل البديلة فى الوطن العربى»، وقام بالتعقيب عليه كل من د. سعاد الصباح، د. كمال حمدان. وقد اعتمد فيه **المفهوم الشمولى للتكامل**، انطلاقا من أن الهدف هو إحداث **تنمية تكاملية**، مؤكداً أن الإنتاج هو محرك النمو، أما التجارة فلا تعدو أن تكون عجلة المحرك. ورصد البحث خمسة موجبات، أولها نفاذ التوجه نحو التكامل الاقتصادى إلى الوجدان العربى؛ والثانى أن التكامل رد على حالة التفتت العربى وهزال العمل المشترك؛ والثالث تدنى أداء اقتصاد الدول العربية كمجموعة بالرجوع إلى مؤشرات التنمية، لا سيما التنمية البشرية؛ والرابع

هو الحصيلة الهزيلة للقرارات والمؤسسات العربية، بالمقارنة بما تجلبه التكتلات الإقليمية فى مختلف بقاع العالم من منافع لأعضائها؛ أما الموجب الخامس والحاسم فى رأى المؤلف فهو دور التكامل فى توليد دينامية عربية فاعلة تستبعد دينامية المشروع الشرق أوسطى الآخذة بالتكون، والتى تتبناها الولايات المتحدة فى إطار ما تعتبره نظاما عالميا جديداً، يقوم على اقتصاد السوق، وتحرير التجارة والاستثمارات الخارجية، واندماج الاقتصادات الوطنية فى الاقتصاد العالمى، فى إطار نظام سياسى نمطى. وتبع هذا إعطاء اهتمام خاص للمشروع الشرق أوسطى، وبيان أن نجاح هذا المشروع سوف يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العربى، فضلاً عن المخاطر التى يحملها فى الجوانب السياسية والاجتماعية. ولابد من دينامية عربية تستبق تواتر خطر المشروع الشرق أوسطى، وتكسب العرب قوة كلاعبين أساسيين فى كل من الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، بما يقلل من قدرة الأطراف الأخرى على فرض إرادتها على الأقطار العربية. وأضافت المناقشات موجبات أخرى للتكامل العربى، أحدها أنه يشكل مظلة واقية من النتائج السلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وما يترتب عليها من زيادة صعوبة التخلف الصناعى التكنولوچى، والآخر أنه يواجه التفكك المترتب على اتفاقيات الشراكة التى يعقدها الاتحاد الأوربى بصورة منفردة مع دول عربية. كما أكدت ضرورة التعامل بواقعية مع المشروع العربى، الذى استجدت عوامل أضعفت من الولاء له، بل ولمراجعة مفهوم الوطن العربى ذاته.

قضايا الموارد

تضمن محور الموارد مواضيع المياه والنفط وحركة رؤوس الأموال، إلا أن موضوع انتقال العمالة لم يتيسر تغطيته كما كان مقرراً. وعالج موضوع **المياه** ، د. نجيب عيسى وعقب عليه كل من د. محمد سمير مصطفى، د. محمود أبو زيد، وأوضح البحث أثر استيلاء اسرائيل على المياه العربية، وإضافة مشكلة شحة الموارد إلى المشكلة التى سادت حتى الآن وهى إدارة وتنظيم الموارد المائية واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية، وضرورة ربط القضية بمتطلبات التنمية العربية، وتحقيق التعاون العربى

كبديل للعمل القطرى، وذلك فى مواجهة المفهومين الإسرائيلى والتركى المطروحين حاليا. ويتم هذا فى ظل حملة غربية تضخم المشكلة، بهدف تمكين إسرائيل من جعل التعاون الإقليمى شرطا لمواصلة السير فى التسوية السلمية. أما تركيا فتنطلق من منطق أن مياهها ثروة ملك لها، مثلما النفط ملك للعرب. وهى تدعى أنها مياه عابرة للحدود وليست مياها دولية، منتهزة عدم وجود اتفاقيات مكتوبة مع سوريا والعراق، وهى تعرض تزويد الخليج بمياه تنتفع بها إسرائيل ويدفع تكلفتها العرب. وجرى التعرض لنموذج «هارفارد» لتسعير المياه المتنازع عليها، واتضح عدم ملاءمته. وإضافة إلى تأكيد أهمية إقامة جبهة عربية بأسس جديدة للتنسيق والتعاون السياسى والاقتصادى، أشير إلى ضرورة عدم إغفال الجوانب الفنية والقانونية والأمنية، إذ أن المشروعات الإسرائيلية والتركية تظل غير مكتملة من النواحى القانونية والفنية. كما جرى تناول قضايا تحسين أساليب الكشف عن موارد جديدة وترشيد الاستخدام بما فى ذلك التسعير والتوعية، والعلاقة بقضايا الطاقة.

وأكد بحث د. فاضل الجلبى حول **النفط**، والذى عقب عليه د. اسماعيل صبرى عبد الله، أن النفط عجز عن أن يكون عامل تنمية على الأصعدة الوطنية، أو أن يحقق لها التنوع فى اقتصاداتها وزيادة اعتمادها على النفس، كما أن عائداته لم تنجح فى أن تكون عامل تنمية وتكامل على صعيد الاقتصاد العربى، وباتت مهددة بالتراجع لأسباب عديدة بينها الباحث، مشككا فى الدراسات التى تتوقع تماسك السوق. وجرى التحذير من الإفراط فى الاستعانة بالشركات العالمية، ومن مقايضة النفط السعودى بالنفط العراقى، واستمرار الصفة الريعية للنفط وما تقود إليه من انتشار «المرض الهولندى» فى دول عربية، نفطية وغير نفطية. ودار حوار حول المفاضلة بين استخدام كل من السعر والإنتاج كأداة للتحكم فى العائدات، واتضحت أهمية اتباع استراتيجية طويلة الأمد تمكن الدول العربية المنتجة للنفط من المحافظة على موقعها، وتحقق لها الاستفادة من الاحتياطيات الضخمة التى تملكها، وإلا وقعت فى مآزق مالية عويصة. ويجب النظر إلى التراجع فى الدور الإنمائى للنفط كأحد الموجبات الإضافية للتكامل العربى. وجرى التحذير أيضا من عدم الجدوى الاقتصادية لتسييل الغاز لتصديره، فى ضوء أوضاع

الأسواق العالمية السائدة، وأشير إلى ضرورة دمجه فى الاقتصاد الوطنى وتوظيفه للتعاون العربى.

وفى بحثه عن حركة رؤوس الأموال الذى عقب عليه د. سليمان المنذرى، أوضح د. شفيق الأخرس أنه رغم أن العمل العربى المشترك لم تنقصه البنية التحتية ولا الآليات، إلا أن حركة رؤوس الأموال ظلت محدودة. أما المشروعات البديلة فيسودها الغموض من حيث الصيغة والحدود. والاتفاقيات المتوسطية السابقة لم تحقق هى الأخرى نشاطا ملحوظا، والجديدة لن تخلق عوامل جذب للاستثمارات الخارجية، رغم اشتداد الحاجة إليها لتطوير قطاعات عديدة تتضرر منها، لأنها لن تنطوى على مزايا جديدة للدول العربية المتوسطية، بينما تدفع لرفع الضريبة على الدخل من الاستثمار لتعويض نقص العائدات الجمركية. أما المشروع المتوسطى فالمستفيد الأول منه إسرائيل. ولا بديل أمام العرب سوى التعاون العربى، والتحول من المقاطعة والعزل الاقتصاديين إلى الاستيعاب القادر على طمس مشروع الشرق الأوسط الجديد. وحذر من الإسراع فى التطبيع قبل اكتساب العرب قدرة اقتصادية عالية. ورغم أن صيغة البنك الشرق أوسطى ليست هى الصيغة المثلى، فإن د. الأخرس يفضل عدم خوض معارك حوله. واستعرض مصادر تعزيز تدفق رؤوس الأموال مشيراً إلى خفض الإنفاق العسكرى، وجذب رؤوس الأموال العربية من الخارج، وإلى دور الأسواق المالية العربية وضرورة تطويرها وتعزيز بيروت كمركز رئيسى قادر على منافسة تل أبيب. واقترح إما أن نتسع بمفهوم الشرق الأوسط ليشمل تركيا وإيران وقبرص ومالطه لتحجيم إسرائيل، أو تبنى المشروع المتوسطى كبديل له يدخل العرب فيه ككتلة واحدة، أو يتبنى مشاريع مشتركة منتقاة.

وتناول د. حافظ زعفران **قضايا الاستثمار فى نطاق الاتفاقية التونسية الأوروبية**، وعقب عليه د. عبد الفتاح العموص. وأبرز التفاوت الكبير فى الثقل البشرى والاقتصادى والسياسى بين الطرفين، فضلا عن الفارق بين مستويات النمو، وفى سياسات الحماية المتبعة، وفى درجة اعتماد كل منهما على الآخر. وبانتهاء ما تضمنته اتفاقية ١٩٧٦ من معاملة تفضيلية، تفقد قطاعات نصيبها ٣٠ ٪ من الناتج المحلى قدرتها

التنافسية، ويصبح مثلها بحاجة إلى إعادة هيكلة. ويتطلب هذا موارد استثمارية ضخمة، تقفز بالاستثمار الخارجي من ٦ ٪ إلى ٤٠ ٪ من الاستثمار الخاص. ولا يتوقع فى ضوء توزيع المنافع أن يتولد حافز لرأس المال الأجنبى للتوجه إلى تونس، باستثناء القطاعات المستفيدة من الاتفاقية، كالتجارة والزراعة. وساد اتفاق بأن تاريخ حركة الاستثمارات الأجنبية، سواء باتجاه الدول العربية، أو الدول النامية عامة، ينفى تجاوزه حوالى ٧ ٪ من الاستثمار الخاص. وعلى أى حال فهو ليس البديل المأمون للمدخرات المحلية التى يجب العمل على تعبئتها، كما يجب العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية. ويتطلب الحكم على الاتفاقية وما تنطوى عليه من مزايا ومساوئ، إجراء دراسات تجريبية لبيان تأثيرها على المستوى الاقتصادى الكلى، وعلى الأقاليم، وعلى مستوى المنشآت الاقتصادية.

القضايا القطاعية

تناول المحور القطاعى كلا من النقل والمواصلات والزراعة والصناعة، وكان مقرراً أيضاً شمول قطاع العلم والتقانة. وركز د. أحمد فرحات فى بحثه الذى عقبت عليه د. مرفت بدوى، على **قطاع النقل** لموقعه الحاكم فى منظومة التكامل الإقليمى. ورغم الاهتمام العربى منذ إنشاء الجامعة حتى الآن بهذا القطاع، إلا أن النتائج كانت هزيلة. وأشار إلى مغزى التطورات الحديثة فى القطاع، وإلى ضرورة الاهتمام بالجوانب التشريعية والمؤسسية والإدارية الإقليمية، وتوفر الإرادة السياسية، إضافة إلى تدعيم البنية التحتية، وتبنى استراتيجية قومية تحقق الربط بين المشرق والمغرب، وترفع كفاءة أنشطة النقل المختلفة وتنسق بينها، وتراعى كافة الجوانب، بما فيها الصيانة والنهوض بالكوادر البشرية، وسياسات التسعير. وتخطط إسرائيل لتكون هى نقطة الارتكاز فى شبكة نقل واتصالات بدونها لن تقوم سوق شرق أوسطية، وتصبح هى البديل للشبكة القائمة، وتخلق ازدواجية فى هياكل قائمة بدلاً من أن تضيف إليها، وهو ما يعنى تبديداً للموارد، بدلاً من خدمة التنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل والمتكافئ لثمار المشاركة. من جهة أخرى فإن اتفاقيات الشراكة الأوربية التى تربط الدول المغاربية بأوربا، والتى يراد فيما بعد شمولها للتجمع المغاربى، سوف تزيد من ربط المغرب العربى بأوربا.

وأكد البحث الذى أعده د. أحمد حسن عن قطاع الزراعة وتعقيب د. خالد تحسين على عليه، أنه رغم أهمية القطاع الزراعى عامة، وبالنسبة لعدد من الدول العربية خاصة، فإنه لم يحقق استفادة من الإمكانيات المتاحة سواء فى أداء الدور المنوط به فى التنمية القطرية، أو فى تحقيق التكامل العربى. ورغم ضآلة القطاع الزراعى فى إسرائيل، وعدم تملكها تفوقا حقيقياً يعجز عنه العمل العربى المشترك، فإن هناك ادعاءً بجدوى إقامة تعاون معها، فى إطار تكامل شرق أوسطى تتقاسم به إسرائيل مع العرب مواردهم الزراعية، وتصب جدواه ومنافعه فى صالحها فى المقام الأول، وفى صالح تركيا فى المرتبة الثانية. ووجه الخطر ليس فى الهيمنة الإسرائيلية، بل فى عدم الأخذ بالتكامل العربى كمدخل رئيسى لتحقيق تنمية زراعية تحقق حدا أدنى من الأمن الغذائى، خاصة وقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع عدد من المؤسسات العربية والدولية بإعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعى العربى. وأوضح البحث كبر الإمكانيات العربية المتاحة، وضرورة معالجة قضية التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتحقيق تعاون فى التطوير التكنولوجى الذى يتطلب قدرات بحثية عالية لا يستطيع قطر توفيرها منفرداً. كما يلزم التعاون فى مجال المياه وأساليب الرى، والنهوض بالتسويق الذى يمثل نقطة ضعف رئيسية. ويعتبر التمويل عقبة فى سبيل تعظيم استغلال الموارد الزراعية العربية المتاحة.

وأوضح البحث الذى أعده د. إدريس خروز عن **الزراعة فى دول المغرب العربى**، وعقب عليه د. عبد السلام دمق، أن غياب استراتيجية ملائمة للتنمية الزراعية أدى إلى تراجع قدرة القطاع الزراعى على تلبية احتياجات الطلب المحلى، وعلى استيعاب اليد العاملة، وعجزه عن أداء دوره التنموى أخذاً فى الاعتبار تعزيز روابطه بالقطاعات الأخرى. وتتعرض الزراعة المغربية، التى يعظم اعتماد صادراتها على الأسواق الأوربية، لضغوط شديدة بتوسع الاتحاد الأوربى وتمسكه بسياسته الزراعية، ونتيجة التحرير الذى فرضته اتفاقيات مراكش. ولابد من النهوض بعمليات التسويق ومناقشة امكانية البحث عن أسواق بديلة، وما يلزم لذلك من تطوير لشبكات النقل. كما

يجب أن تتضمن السياسات الكلية لأسعار الصرف والاستيراد والتصدير وعجز الموازنة، سياسات تستهدف تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائى تحقيقاً للتنمية المتكاملة.

واستعرض بحث د. طارق الخضيرى عن **الصناعة**، والذى عقب عليه د. ريحى أبو الحاج، تطور القطاع فى الأقطار العربية، وأوضح نواحى قصور استراتيجيات التنمية، وعجز العمل المشترك عن تعزيزها وعن تنمية التجارة. وأدت الظروف السياسية والاجتماعية إلى اختلاف المواقف من أساليب العمل المشترك، بما فى ذلك التنسيق الصناعى، مما حرم المؤسسات القومية والاتحادات من الدعم اللازم. وازدادت مشاكل القطاع خلال التسعينات، نتيجة لأزمة الخليج، ولتفاقم العجز فى موازين مدفوعات بعض الدول، ولتوقف المساعدات الصناعية التى كانت تقدمها الدول الاشتراكية، وبسبب ممارسات الدول الصناعية التى تحد من قدرات الدول العربية، والنامية عامة، على المنافسة، وتراجع اهتمام الجماعة الأوربية بعد توسعها بصناعات الأنسجة والجلود فى بلدان المغرب العربى. وإلى جانب المشاكل العديدة التى تواجهها الصناعة العربية، هناك حاجة إلى تعديل المنهج التكاملى العربى، وتعديل برنامج التنسيق والتكامل الصناعى الذى أعده مجلس الوحدة الاقتصادية، والتركيز على الصناعات الرأسمالية والوسيطة. بالمقابل استطاعت إسرائيل تطوير هيكلها الصناعى ليماثل الدول المتقدمة، رغم ضيق سوقها وصعوبة نفاذها إلى الأسواق العربية والإسلامية. ونجحت فى التعاون مع أجهزة البحث والتطوير فى الدول المتقدمة، وبدأت مؤخراً الاستثمارات تفد إليها فى أنشطة متقدمة. وهى يمكن أن تستفيد من انخفاض الرسوم الجمركية لدى بعض الدول العربية، إذا فتحت أسواقها لها، دون اضطرار إلى المعاملة بالمثل. ولم تطرح برامج التعاون العربى الإسرائيلى مشاريع محددة فى التكامل الصناعى. إلا أن التطبيع يحقق لإسرائيل مصادر للتمويل وتوسيعاً لقاعدتها الصناعية.

المشاريع البديلة

نظراً لأهمية **النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية** على كل من الأردن وفلسطين فقد أعد د. طاهر كنعان بحثاً حولها، عقب عليه د. عاطف قبرصى. واتضح مدى الخلل

الذى أصاب الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الفلسطينى نتيجة للاحتلال على مدى ثلاثين عاما، ثم ممارسات إسرائيل فى ظل التسوية، والتدهور الذى تعرضت له البنية التحتية واستنزاف الموارد وتحول فلسطين إلى اقتصاد أسير يعمل كسوق ومصدر للعمالة الرخيصة، وتراجع تأهيل وتربية القوى البشرية. كما ناقش البحث مهام المرحلة القادمة وهى إصلاح الهيكل الاقتصادى، والحد من اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلى وخلق فرص للعمل تستوعب جزءاً من الزيادة السنوية، وإصلاح نظم التربية والتعليم، والحد من الارتباط بإسرائيل، وتصحيح نسق العلاقات الخارجية، إذ أقام بروتوكول باريس اتحادا اقتصاديا انتقائيا وغير متوازن لصالح إسرائيل. وأوضح البحث بعض المنافع والأضرار المترتبة على هذا الاتحاد، واقترح إجراءات لتصويبه. ولكنه أوضح مآخذ الموافقة على قيام سلطة نقدية فلسطينية، لها ملامح البنك المركزى وصلاحياته الأساسية، مفضلاً استعادة الاتحاد النقدى القائم بين الضفتين منذ تأسيس مجلس النقد الفلسطينى فى ١٩٢٦. وفى رأيه أن الآثار الاقتصادية للاتفاقية الأردنية إيجابية فى مجملها، ومصدر خطرها فى أنها مؤشر للأقطار العربية والإسلامية وغيرها لرفع الحظر المادى والمعنوى الجسيم على التعامل الاقتصادى مع إسرائيل. أما الاتحاد الثلاثى الأردنى الفلسطينى الإسرائيلى فلا يبرر مقترحوه جدواه، اكتفاءً بالاستشهاد بالمزايا النظرية للتكامل الإقليمى. ولن يتيح الاتحاد الجمركى الثلاثى حرية انتقال البضائع والأشخاص وإقرار حق الإقامة، لأن هذا يناقض رفض إسرائيل حق العودة. ويترتب على التسوية حصول إسرائيل على إنهاء المقاطعة، والعمالة الفلسطينية الرخيصة ورؤوس الأموال الأجنبية.

وعند مناقشة **المشروع الشرق أوسطى** وفقاً لبحث د. سلطان أبو على وتعقيب د. إبراهيم العيسوى، أثيرت قضية تعريف الشرق الأوسط، واتجه الرأى إلى اعتباره الوطن العربى مضافا إليه إسرائيل. كما أن معالم هذا المشروع تظل مبهمة، ومن ثم يرجع فيها إلى مقترحات شيمون بيريز. وبينما استبعد الباحث هيمنة إسرائيل لأنها غير مقبولة، فهى متنافية مع استقرار السلام، استبعد هيمنة العرب لأن مقوماتها غير متوفرة. غير أن اعتماده النظرية الكلاسيكية فى التحليل، جعله يفضل تحرير التجارة على المستوى

العام، معززا رأيه بالاستشهاد بفشل تجارب التكامل بين الدول النامية. وأشير فى المناقشات إلى أن اعتماد بعض النظريات الحديثة مثل **نظرية المساومة**، يوضح أن إسرائيل ومن ورائها أمريكا هى الطرف الكاسب بحكم امتلاكها بدائل لا تتوفر للعرب. كذلك من الخطأ التمسك بما ادعته النظرية النيوكلاسيكية من أن التجارة هى محرك التنمية، فاقتران الاثنين ليس دليلا على السببية. ولا يعتبر معيار التجارة أنسب الأدوات لتقييم مزايا التكامل الإقليمى، بل الأهم هو القدرة على خلق بيئة أكثر ملاءمة للتنمية. والتكتل الاقتصادى يحدث تغيرات هيكلية فى اقتصادات الدول الأعضاء فيه، ويخلق ديناميكية جديدة فى الجهاز الاقتصادى. فتحرير التجارة قبل تحقيق درجة مقبولة من النمو الاقتصادى وبلوغ درجة معقولة من القدرة التنافسية يفضى إلى علاقات تجارية غير متكافئة، تزيد الفجوة التنموية. ولا يعود فشل معظم تجارب تكامل الدول النامية إلى خطأ فى التكامل ذاته، بل إلى خطأ محاكاتها المنهج الذى اتبعته الدول الصناعية، ونوع العلاقة القائمة بينها وبين الدول الصناعية. والقضية ليست أفضلية تحرير متعدد الأطراف على التكتل الإقليمى، بل عدم توفر المقومات الضرورية للتكامل اقتصاديا وثقافيا فيما يسمى بالشرق الأوسط. من جهة أخرى فإن إسرائيل تخشى التحرير الذى أتت به اتفاقيات مراكش، وما يترتب عليها من شدة منافسة المنتجات الأرخص من دول مثل جنوب شرق آسيا. وفى رأى الباحث أن الحد الأدنى الذى يحقق رؤى جميع الأطراف هو التعاون الاقتصادى متعدد الأطراف بين دول المنطقة وبعضها، وبينها وبين دول العالم الأخرى. ويشجع هذا التعاون تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التى تحقق انسياب التجارة، وتوفير تمويل إضافى لها، شريطة أن يذهب الجزء الأكبر من المنافع إلى الدول الأقل نموا فى المنطقة، بحيث تتقارب مستويات النمو. وأضيف إلى ذلك شرط قصر المشاريع الإقليمية فى البداية على الأقطار العربية إلى أن يستتب السلام.

وجرى تناول **المشروع المتوسطى** فى بحثين، أحدهما أعده د. الشاذلى العيارى وعقب عليه د. أحمد هنى والثانى د. عزام محجوب، وعقب عليه د. إلياس غنطوس.

وجرى استعراض تطور العلاقات والاتفاقيات بين الاتحاد الأوربى وعدد من الدول العربية، وبخاصة فى المغرب العربى منذ السبعينات، وضرورة تعديل الاتفاقيات القائمة

فى ظل تراجع المنافع منها، وبسبب اتفاقيات مراكش، والتطور الذى يتعرض له الاتحاد الأوربى وإنشاء منطقة حرة كبرى تضم إليه دولا أوربية أخرى، ثم دخول الاقتصادات المغربية فى برامج تكيف هيكلى يؤدى لزيادة الارتباط بالاقتصاد العالمى، ومن ثم إلى تحديث الاقتصادات الوطنية. وتغلب على الدوافع لدى الدول الأوربية اعتبارات استراتيجية تولى اهتماماً لإيقاف الهجرة من الجنوب، وما قد يتسرب خلالها من عناصر تطرف أو يقترن بها من أنشطة غير مشروعة. ولذا تتضمن الاتفاقيات المطروحة أربعة أهداف هى : الاستقرار والأمن والحريات والتنمية، كما تتضمن أربع آليات هى إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ ، وتعزيز التعاون المالى؛ وتعميق التعاون الاقتصادى والاجتماعى والعلمى؛ وإجراء حوار سياسى بين الأطراف المعنية. أما الدوافع العربية فهى أساساً تنموية، وهى تسعى إلى توثيق العلاقات مع شريك قوى يساعد فى جهود التحديث، إلا أن التفاوت الكبير فى مستويات الدخل والنمو يؤدى إلى تهديد قطاعات فى هذه الدول يتولد فيها ما لا يقل عن ثلث الناتج المحلى الإجمالى، فضلاً عن فقدان الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوربى، وهى تشكل النسبة الأكبر من تجارتها. ورغم تعريض القطاعات الصناعية المغربية لمنافسة شديدة، يصر الجانب الأوربى على عدم فتح الباب أمام الزراعة بنفس القدر. ورغم تعويل الدول العربية على العون المالى الأوربى للمساعدة فى تأهيل جهاز الإنتاج للمنافسة، فإن هذه المعونة تبقى محدودة بالقياس إلى الاحتياجات وإلى ما يقدم إلى أوربا الشرقية، أو إلى البرنامج الذى وضع للبرتغال وساعدها على تقريب أوضاعها من باقى دول الجماعة الأوربية. ونظراً لاقتصار الأمر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، يرى البعض أن هذا يفقد التكامل ديناميكيته، فضلا عن أن المنافع تعود بشكل متزايد على الطرف الأوربى، بينما تتعرض الاقتصادات المغربية إلى التراجع الصناعى مما يجعل المشروع غير قابل للاستمرار. كما أنه بصيغته الراهنة يغذى حالة التشرذم العربى بشموله جانبا من الدول العربية دون الآخر، والتفاوض المنفرد مع الأقطار المغربية مما يقود إلى تقويض المغرب الكبير وإنهاء التكامل العربى. وإلى جانب المعونات، تتزايد الحاجة إلى استثمارات أجنبية، غير أن حجم القطاعات المتأثرة يفوق احتمالات تدفقه، كما أنه لا ينتظر أن

تؤدى اتجاهات هذه الموارد إلى تغير نمط تقسيم العمل الذى أقام حالة اللاتكافؤ. من جهة أخرى فمن المحتمل أن أخذ العوامل الديناميكية فى الحسبان يخفف من تقديرات الآثار السلبية. ولوحظ فى هذا الصدد أن سياسات الحماية السابقة لم يستفد منها سوى البرجوازية المحلية. وعلى الدول المتوسطية مواجهة القضية الأساسية وهى تعبئة رؤوس الأموال المحلية أولا، دون انتظار لتدفق رؤوس أموال أجنبية، وما يشترطه ذلك من تراجع فى دور الدولة. كما يقتضى الأمر تحديد المغزى بالنسبة للمشروع الشرق أوسطى، إذ أن أوربا لا تنظر بعين الرضا إلى التغلغل الأمريكى من خلاله، ودراسة تأثير عابرات القوميات على مواقف الدول الغربية. ويلاحظ أن المشروعين الشرق أوسطى والمتوسطى تتبناهما قوى خارجية لها دوافعها السياسية. أما التكامل العربى فلم يتمكن من الانطلاق عربياً كما لم يجد من يدعمه من الخارج، لكنه يظل الوحيد الذى يعطى البلاد العربية دفعة قوية لتعزيز وجودها ودعم قوتها التفاوضية إقليميا ودوليا.

وكما أشرنا من قبل روعى عند الإعداد للمؤتمر شمول الجوانب **الثقافية والاجتماعية**. وقد ركز د. عزيز العظمة فى بحثه الذى عقب عليه د. فواز طرابلسى، على النواحى الثقافية، مبينا أن من أهم معالم ما يحدث فى الشمال من تطور فى ظواهر ما أسماه العولمة المستأنفة، التغير فى الموقف من دور الدولة ودور المجتمع، وادعاء بما بعد الحداثة، وما يقود إليه من تحول عن مفهوم التنمية الشاملة إلى السوق وإلى إيلاء المجتمع والثقافة إلى مجالات تحتويها مفاهيم كالأصالة والهوية. وفى هذا السياق تأتى دعوى الشرق أوسطية، وظهور منظمات غير حكومية، عربية وأجنبية كأحد عناصر القوة المؤسسية للأفكار المتسمة بالعولمة المتجددة، وحدوث تحول بين المثقفين العرب من مناصرة الدولة فى دورها التنويرى إلى اعتناق فهم تقدمى للعملية الاجتماعية باعتبارها عملية تحرر وبناء مؤسسات مدنية مستقلة عن الدولة، وذهاب جانب آخر إلى قبول مسلمات الخطاب الإسلامى الذى يسعى إلى أنظمة مجتمعية تتخذ من الديانة الإسلامية أساساً للمجتمع المدنى وضابطا لحركته. وتكمن المشكلة فى أن هذه الخطابات تتلاقى مع تصوير الشرق أوسطية للعالم العربى بأنه جملة دول وطوائف (عرقية ودينية) متجاورة، لا جامع وطنيا لها على صعيد الجنسية السياسية وعلى صعيد

المواطنة، وفى هذا تناسى للرقي الذى طرأ على العرب فى القرن الأخير. ويرى الباحث أن مواجهة التطبيع بدعاوى «الدفاع عن الهوية الحضارية» أو العودة إلى التراث، تعطى مادة للادعاءات الإسرائيلية والغربية أن المقاومة الوطنية العربية تعبير عن غريزة دينية، بينما التطبيع فى رأيه عمل دبلوماسى ولا يرجع إلى تميز فى الثقافة الإسرائيلية. واختلف معه آخرون رأوا أن المشكلة هى فى الخاصية العدوانية للكيان الصهيونى. من جهة أخرى فإن القضية ليست فى تضاد الدولة والمجتمع، أو فى اعتبار المجتمع المدنى بديلاً للدولة ولا التجنى عليه، بل فى كون الدولة العربية تكرس الطائفية وتفتت الوحدة الوطنية، وهو ما يؤكد أهمية المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. ولا يجب إعلاء دور الدولة على المجتمع منعا لفتح باب البطش. وجرى التأكيد على الديموقراطية لأن مقايضتها بالتنمية أدت إلى فقدان الاثنين. ولوحظ أيضاً أن رجال الأعمال العرب ينظرون إلى الشراكة الأوربية من منظار الربحية معتبرين الأبعاد الاجتماعية وما تعنيه من حقوق للعمال متعارضة مع متطلبات المنافسة، بينما تشدد عليها الدول الأوربية والاتحادات والنقابات الفلاحية والعمالية فيها خوفا من تهديد العمالة الرخيصة لمصالحها.

المشروع العربى

واختتم المؤتمر أعماله بمناقشة بحث البديل العربى الذى أعده د. إبراهيم سعد الدين عبد الله، وعقب عليه الأمين العام المساعد السابق للشئون الاقتصادية فى جامعة الدول العربية، الدكتور عبد الحسن زلزله. وقد عرّف الباحث البديل العربى بأنه إحياء المشروع الذى طرحته القوى القومية والتقدمية العربية بعد الاستقلال واستعادة السيطرة على الموارد وهو السعى لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند إلى اعتماد جماعى على النفس وتستهدف تحقيق الأمن العربى من خلال تنمية بشرية مطردة وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربى الانتاجية والخدمية ولإنتاجية العمل فيه بما يؤدى إلى تحسين مستمر فى نوعية الحياة لمجمل الشعوب العربية فى كل أقطار الوطن العربى فى إطار من الديموقراطية والعدل الاجتماعى. فمحاولة الإلحاق بالاتحاد الأوربى يترتب

عليها زيادة تركز الأنشطة الاقتصادية فى الدول الأكثر تقدما، وزيادة حدة فروق النمو ما لم تلتزم الدول أو المناطق الأكثر تقدما ببرامج للحد من الفجوة التنموية. أما التكتل فى الشرق الأوسط الذى يضم إسرائيل فسيكون بين دول متفاوتة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن التمايز الثقافى، وفى نوع العلاقات مع القوى الرأسمالية الكبرى. والمشروع الصهيونى يراهن على عامل الزمن. وخلاله تبنى علاقات التبعية لكل قطر على حده بحيث تضعف الرغبة والقدرة على إعادة بناء المشروع التكاملى. وهو يجعل إسرائيل مركزا لتجمع إقليمى أو واسطة للتعامل بين الدول العربية. وأيدت مداخلات عديدة خلال المؤتمر، ما ذهب إليه الباحث من أن الوطن العربى فاق فى تعرضه للتجزئة مؤخراً أسوأ التوقعات، وهو ما يتطلب امتلاك القوى الديموقراطية والوطنية رؤية مستقبلية طويلة المدى تجسد حلما عربيا قابلاً للتحقيق، ولم يستبعد البعض إفساح المجال أمام ما قد تقدمه تيارات إسلامية فى هذا الشأن. واستشهد الباحث بأدبيات حديثة تحدد مواصفات التنمية الشاملة والمطردة على مستوى الوطن العربى، وتؤكد أنها تتجاوز قدرات الدول العربية منفردة. ولابد من تكامل يساعد على النهوض بقدرات البحث والتطوير وعلى اجتياز مرحلة التراكم الطويلة. ويعزز ذلك وجود سوق عربية تعزز القوة التفاوضية العربية مع العالم الخارجى. ويعتبر فشل التجارب التكاملية السابقة دليلاً على خطأ محاكاة منهج الدول المتقدمة، مما يستوجب بناء القدرات الإنتاجية للدول الساعية إلى المشاركة فى السوق، من خلال تنمية تكاملية. لذا فإنه لا يمكن القول إن البديل العربى جاهز، بل يجب أن يبنى بنضال متصل وطويل، وبمشاركة شعبية نشيطة تأخذ المبادرة. ومع الاتفاق على ضرورة دعم ديناميكية المشروع العربى، إلا أن الأمر يتطلب التعامل معه بواقعية، خاصة وقد استجدت عوامل أضعفت من الولاء له. من جهة أخرى فإن الجات فى سعيها إلى تحرير التجارة عالميا، أزالت معظم العقبات التى كانت تقف دون التكتل الإقليمى العربى، وأحدثت توجهها نحو تطوير اتفاقية ١٩٨١ لتنمية وتيسير التبادل التجارى إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى. ويضيف الباحث أنه ليس من الضرورى أن يجرى التكامل بنفس السرعة بين جميع الأقطار. ومن المفيد أن يتواجد القطر الواحد فى أكثر من تجمع عربى تحقيقاً لالتقاء التجمعات مستقبلاً. والجامعة

العربية هى المؤهلة لقيادة المسيرة. ويتوقع أن تضغط القوى الوطنية والتقدمية من أجل تعظيم التعاون الاقتصادى بين مصر وسوريا وليبيا تمهيدا لنوع من التكامل بينها على أساس تنمية تعتمد على الذات فى الأقطار الثلاثة، مع استمرار الارتباط بالاتحاد المغربى والتعاون والتنسيق مع المجلس الخليجى. ونجاح هذا التجمع يجذب الأردن ولبنان والعراق عندما يعود لصفوف العمل المشترك، والسودان عندما تزول عوائق تعاونه مع جيرانه. ولابد من إدراك التباينات بين مجموعات دول الوطن العربى، واستنباط أنماط جديدة للعلاقات العربية بالتأكيد على التعاون الإنمائى التكاملى بدلاً من العون المالى المباشر. ولابد من فك الحصار عن الشعوب واستعادة عافيتها ودورها الحيوى. كما يجب دراسة ظاهرة تآكل دور النفط واستنزاف موارده وتنامى المديونيات الخارجية لجعلها عوامل دفع إيجابية.

... وهكذا تجمعت بحوث المؤتمر ومناقشاته لتصب فى اتجاه واحد، هو بناء البديل العربى، انطلاقا من نظرة واقعية مدعمة بالأسانيد العلمية، التى أزالت كثيراً من الشوائب والضبابية التى خلقتها التناولات الجزئية التى تأثرت بمواقف مسبقة وتداخلت فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، حيث جرى وضع هذه الاعتبارات فى موقعها الصحيح. وتأكد أن التصدى لمشاريع دخيلة تفرضها قوى تريد تكريس التجزئة والتبعية يكون بإدراك العرب لحقيقة قدراتهم ومواطن مصالحهم وأسباب تعثر المسيرة التى لم يفت الأوان لتصحيحها.

مناشدة لأعضاء الجمعية

عزيزى العضو :

لا غنى للجمعية عن توافر موارد مالية كافية من أجل تنفيذ أنشطتها وبرامجها العلمية المختلفة . وبينما تسعى إدارة الجمعية بكل السبل لدعم مالية الجمعية ، فإنها تناشدك مؤازرة جهودها فى هذا الصدد بالمسارعة بسداد ما قد يكون مستحقاً عليك من اشتراكات العضوية عن السنوات الماضية ، وكذلك المبادرة إن أمكن – بسداد اشتراكات السنوات الثلاث القادمة دفعة واحدة .

كما تناشدك إدارة الجمعية على المشاركة فى زيادة الموارد المالية للجمعية بحث زملائك الاقتصاديين وكذلك المؤسسات التى تحتك بها فى ممارسة نشاطاتك العلمية على الاشتراك فى مجلة الجمعية : **بحوث اقتصادية عربية** .